

تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية: ضرورة حضارية وحتمية اقتصادية

يحيى بوتردين
جامعة ورقلة - الجزائر -

مقدمة

لقد وجدت نفسي أمام موضوع يتصل مباشرة باختصاصي البحثي والتعليمي ألا وهو تعليم العربية، ولكن بإشكاليات جديدة لم يسبق لي أن تطرقت إليها، في مساهماتي السابقة⁽¹⁾، فألفت بالملاحظة المتكررة للواقع المعيش، أن تعليم العربية بالطريقة الحالية يعاني الكثير من الويلات، فهو عاجز على رفع التحديات التي تفرضها العولمة والاقتصاد المفتوح، كما هو عاجز عن المساهمة في حركة النقل المعرفي من وإلى العربية، مما يستوجب منا وقفات متأنية للتفكير والتغيير، على ضوء معطيات العلم والمجتمع والتاريخ.

إن هذه النظرة هي التي أوحى إلي بفكرة الموضوع، وهي أن خريج أقسام اللغة العربية سواء في الجزائر أم في العالم العربي، باعتباره يتخرج بلغة واحدة ومحتوى تعليمي تقليدي وخاص جدًا (الأدب والنقد بصفة عامة)، سيظل في عزلة عن العالم من حوله، عاجزاً عن التفاعل معه والنقل منه وإليه، وسيفقد أكثر من أي وقت مضى كل أمل في الحصول على شغل إذا أخذنا بعين الاعتبار منطق الأشياء في عصرنا، حيث التعليم لا يهدف إلى مجرد الحصول على معرفة علمية على سبيل التثقيف، وإنما لا بد عليه أن يمكن الخريج من فرص أكثر للحصول على الشغل لضمان لقمة العيش، أي أنه لابد من الانسجام

يحي بوتردين

بين برامج التعليم وبرامج التنمية الاقتصادية في المجتمع، وإلا كان على الدولة عبء جديد هي في غنى عنه، ألا وهو التكفل كل سنة بالآلاف من الإطارات البطالة التي تحمل شهادات ومعارف لا مكان لها في سوق العمل، اللهم إلا في مجال تعليم العربية الذي لا يكاد يمتص سوى قلة قليلة منهم.

و بناء على هذا، يتبين لنا أنه لا بد من إعادة النظر في المحتوى التعليمي لهذه الفئة وتجديده وإثرائه، كنوع من التكيف مع الوضع الجديد، واستجابة لتحديات اقتصاد السوق، فكانت الترجمة المادة التي تحمل السر أو تتضمن الحل المنشود، لأن الترجمة باعتبارها -كما يقول جورج مونان- : «العملية التي تقوم على نقل معنى النص من لغة إلى أخرى»⁽²⁾، إذا ما دخلت في تكوين خريجي أقسام اللغة العربية سوف لا شك تغيّر بطريقة جذرية مسار هذه الشعبة أو هذا الاختصاص، وتفتح فرصا كبيرة أمام هؤلاء الخريجين للعمل والتفاعل مع المحيط الجديد وبشكل واع.

ومن هنا فإنّ الموضوع الذي أقترحه يحمل عنوان : «تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية ضرورة حضارية وحتمية اقتصادية»، و الإشكالية الأساسية للموضوع والتي أرى من الواجب تفسيرها قبل الشروع في عرض التفاصيل، تتعلّق بالسؤال عن الأسباب التي جعلت خريجي أقسام العربية عندنا يشعرون بالغربة في عالم انكفأت فيه المسافات بين اللغات كما بين الأقطار والقارات، وصار العالم قرية تضيق بكل من لا يحسن لهجتها، ولا ينتظم بنظامها. هذه الملاحظة التشخيصية لا يمكن أن تغيب عن ذي عقل ونظر، إذ أن هذا الإحساس بالغربة جعل هؤلاء الطلاب فور إنهائهم لمسيرتهم التكوينية، لا يستطيعون أن يتفاعلوا مع المحيط الجديد المتمسم بالصعوبة في الحصول على العمل لكونهم لا يملكون سوى لغة واحدة هي العربية، في حين يتطلب التوظيف في عصر اقتصاد السوق معرفة أكثر من لغة، كما أنهم لا يقدرّون على التفتح

تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية

على العالم لنشر ثقافتهم -ثقافة العربية- والمساهمة في نقل المعرفة من و إلى العربية، وذلك راجع إلى ذات السبب، ألا وهو أحادية اللغة. هذا بالإضافة إلى سوء التكوين الملاحظ بصفة عامة والذي يرجع هو الآخر إلى تخلف المنظومة التكوينية من حيث أهدافها ومحتواها ونظم تقويمها...

والدليل على تلك الملاحظات أننا نشهد سنويا تخرج عشرات الآلاف من الكفاءات الجامعية والمتخصصة في العربية، سواء في أقسام اللغة العربية أو ما شابهها، ومع ذلك تبقى هذه الفئة على كثرة عددها مكتوفة الأيدي أمام معضله التعريب على سبيل المثال ولا تسهم فيه، وإن وُجد شيء من ذلك فإنه يظل عبارة عن جهود محتشمة لا تغني ولا تسمن. فهل الأمر لا يعنيهم؟ أم أن في الأمر سرّاً غير مكشوف؟ وما الهدف من تعليم العربية إذن إذا كان هذا التعليم لا يسهم بوضوح وفعالية في تنمية المجتمع ولا يتفاعل مع معطيات العصر؟

للإجابة عن هذه التساؤلات ومناقشة هذه المسألة، لا بد من العودة إلى الميدان لتفحص الوضع والبحث عن الأسباب، وقد وضعنا لذلك خطة هي كالاتي:

مقدمة

أ- تعليم العربية وتحديات العولمة

ب- لماذا الترجمة في أقسام اللغة العربية ؟

*ضرورة حضارية

*حتمية اقتصادية

ج- مقترح عملي لتجسيد الفكرة

د- ملاحظات لا بد منها

خلاصة

يحي بوتردين

هذا وقد نهجنا لمناقشة هذا الموضوع منهج النقد لواقع تعليم العربية الراهن والذي لا يزال يغلب عليه إيثار المعرفة النظرية على التطبيق حيث أن الطالب يجد نفسه في نهاية المطاف وقد تحصل على معارف جمّة في اللغة العربية وآدابها ونحوها وعلومها ومصادرها وبلاغتها... إلا أنه في النهاية لا يقدر على استثمار تلك الحصيلة المعرفية في الحياة، كما لا يقدر على مجاوزة حدود هذه اللغة ومصادرها وثقافتها لأنه لا يحسن سوى لغته (العربية)، وهو ما يجعلنا ومن باب المنهجية ذاتها نلجأ إلى مناقشة مدى جدوى التحسين من محتويات التعليم، بإضافة الترجمة على سبيل المثال، من أجل الوقوف على مدى أهميتها في تعلّم اللغات والفرص التي تتيحها للطالب بعد تخرّجه، سواء من حيث أنها تمكّنه من المساهمة إيجابياً في حوار الحضارات ونقل أفكاره إلى العالم أو نقل المعرفة العالمية إلى العربية. على أيّ لا أدع الموضوع معلّقاً عند حدود النقد -كما هو معلوم- إذ من اللائق أن أقدم الحل، وهو ما جعلني أنهي هذه المداخلة بمقترحات عملية للتنفيذ.

أ- تعليم العربية وتحديات العولمة

الترجمة وتعليم العربية يمثلان نشاطين تعليميين متوازيين يخدمان غايات متكاملة، ولكنهما قلّما يلتقيان في الهدف أو الوسيلة أو في كليهما. نقول هذا لأننا وبعد الملاحظة الميدانية، للواقع التعليمي بالجزائر وفي عدد من البلاد العربية، تبين لنا أننا إزاء العربية كمثّل الأم التي من فرط حبّها لولدها وحرصها عليه، وجدت نفسها وقد أبحفت في حقّه لأنها حبسته في بيتها دون أن تخصصه برعاية حقيقية تضمن له نمواً سليماً، أو تدخله مدرسة يتعلّم فيها كيف يتأقلم مع محيطه والمجتمع من حوله. فإذا كانت السياسات التعليمية العربية وبخاصة في البلدان التي كانت مستعمرة، قد اجتهدت ولا تزال في وضع مخططات وبرامج لتكوين

المترجمين، فإنّ تلك العملية تعد ناقصة -برأينا- لأنّها لا تستند إلى قاعدة تعمل وفق استراتيجية شاملة تأخذ بعين الاعتبار معطيات العالمية حيث الانفتاح الاقتصادي واللغوي من جهة والمحلية حيث فشل السياسات الداعمة للعربية وتخلّف مناهج تدريسها من جهة أخرى، فلم يعد مقبولا أن نرى خريجين في الجامعات لا يحملون سوى لغة واحدة، كما لم يعد مستساغا أن نرى نفوق فئة من المتخرجين على فئة أخرى بسبب اللغة المدروسة، بل أعظم من ذلك أن يبقى في عصر الانفتاح الاقتصادي من ينتظرون أن تتكفل بهم الدولة في الوظيف كما تكفلت بهم في عهد التكوين... إنّ مثل هذه المفارقات أفرزتها السياسات التعليمية السابقة والتي لم تبين برامجها على أساس مدروس يأخذ بعين الاعتبار المستقبل والماضي معا، والمحلي والعالمي معا، وتعليم العربية في هذا يعد أهم مثال، ما دامت البرامج -على الرغم من محاولات التعديل والتجديد المتعددة- والتي شهدتها منذ أمد⁽³⁾، لم تحدث التغيير المطلوب، وبخاصة من حيث البعدان الحضاري والاقتصادي كما هو مبين في عنوان هذه المداخلة، وهو ما جعلنا نقترح المجال ونقترح هذه الصورة من التعديل والتكييف، والتي على جرأتها نحسب أنها هي الخلاص من الوضع الذي وصفناه لخريج اللغة العربية من السلبية والغربة، عوض الحيوية والنجاح والتفاعل المؤثر في المحيط الداخلي والخارجي...

إنّ نمط التعليم الراهن في أقسام اللغة العربية بالجامعات لا يمكنه أن يحقق الهدف المطلوب من التكوين في هذه اللغة بالذات، ألا وهو التصدي للتحديات الواقعية والتاريخية، السياسية منها والاقتصادية والسوسيو لغوية، التي تقف حجر عثرة أمام التطور الاجتماعي. وقد عالج هذه المشكلة غير واحد من الدارسين⁽⁴⁾ وأولوا تدبير الأسباب الكامنة وراء أزمة تعليم اللغة العربية في عصرنا، فمنهم من عزاها إلى صعوبة القواعد، ومنهم من اكتفى بردها إلى

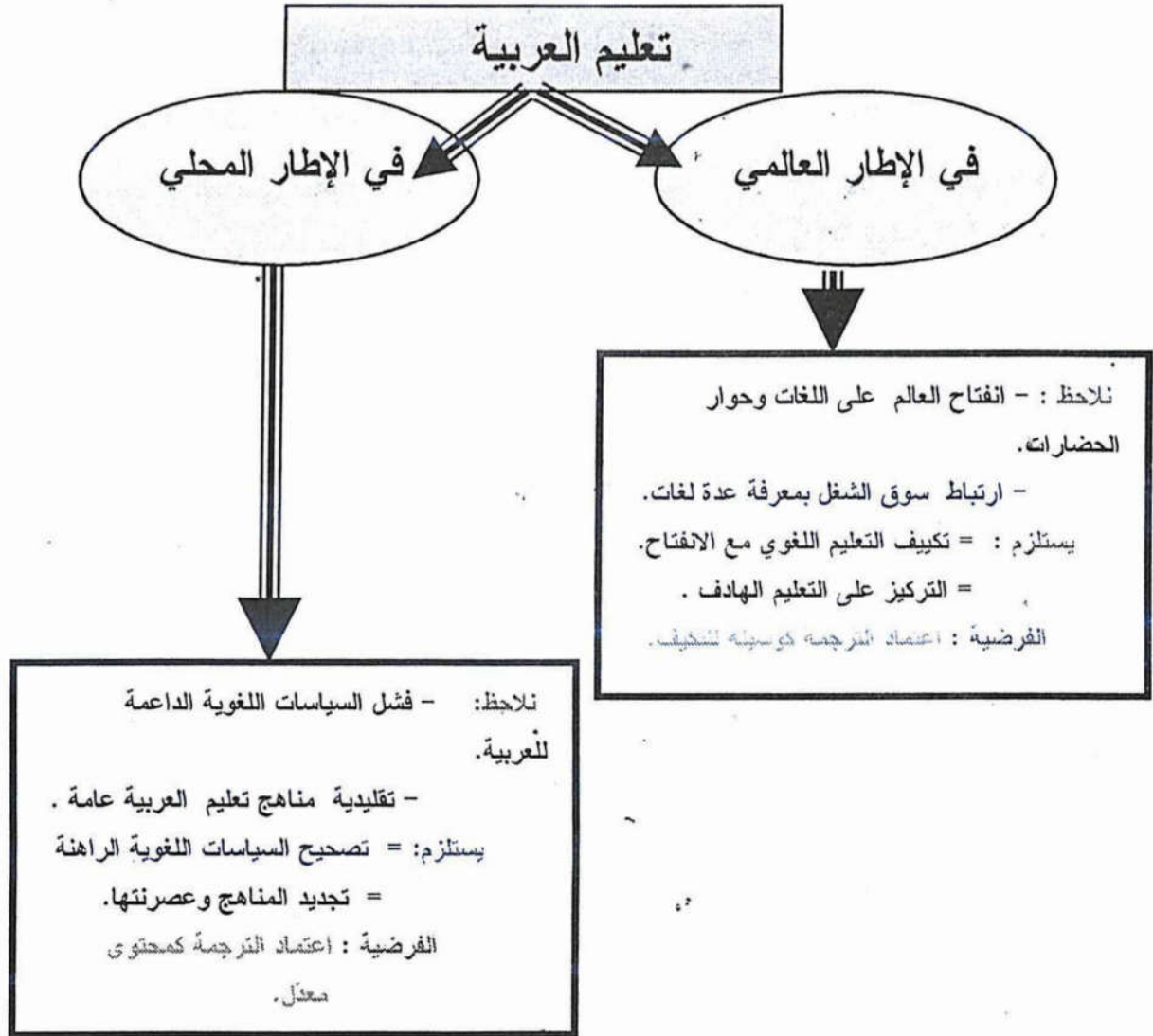
يحي بوتردين

المستعمر والقوى الأجنبية، ومنهم من يرى المشكلة في الازدواجية اللغوية بين العامية والفصحى، وهكذا... إلّا أننا لا نرى أياً من هذه الأسباب بالنسبة لما نحن بصدده من المشكل، ونفضل أن نؤسّس لرؤيتنا من جانب صلتنا بالموضوع، ألا وهو جانب التعليمات وتعليم العربية بخاصة.

و عليه، يمكن أن نعزو المسألة إلى تخلف مناهج تعليم العربية في أغلب البلاد العربية، -كما أسلفنا- حيث أنها لا تزال تفضل جانب المعرفة باللغة على جانب المهارة بها، في حين ينبغي على تعليم اللغة كما يرى ويدسون (H.G WIDDOWSON) أن يكون هادفاً ويخدم غرضاً اتصالياً نفعياً، فلا يكفي متعلّم اللغة بمجرد اكتساب القدرة على الاستعمال (l'usage) بل لا بد أن يتجاوزها إلى اكتساب القدرة على التوظيف (l'emploi) بمعنى توظيف هذه اللغة في سياقات اجتماعية اتصالية مختلفة⁽⁵⁾. بحيث يكون في مقدوره الإسهام في حل مشكلات اجتماعية ذات الصلة باللغة مثل التعريب ونشر الفكر والحضارة، وهو مما تهدف إليه اللسانيات التطبيقية، ولعلنا نقتبس هاهنا شهادة الدكتورة بنت الشاطي (عائشة عبد الرحمن) التي كتبت في هذا المعنى نفسه منذ نصف قرن قائلة: « يبدو أن عقدة الأزمة ليست في اللغة ذاتها، وإنما هي في كوننا نتعلّم العربية قواعد صنعة وإجراءات تلقينية وقوالب صماء، نتجرّعها تجرّعا عقيماً بدلا من أن نتعلّمها لسان أمة ولغة حياة »⁽⁶⁾، والحق أن ما يعيننا مما تشير إليه بنت الشاطي أو يؤكد عليه (ويدسون)، هو ما يتصل بالإشكالية التي طرحناها في بداية الأمر فيما يتعلّق بعنصر التفاعل مع العصر والعصر متعدد اللغات، وهو ما دفعنا إلى اقتراح إضافة مادة الترجمة والعناية بها تماما مثل العناية باللغة العربية الأصل، واعتبرنا الأمر ضرورة حضارية وحتمية اقتصادية. فما ذا يعني ذلك يا ترى ؟

وقبل ذلك لا بأس أن نلخص هذه الفقرة في المخطط الآتي:

تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية



ب- لماذا الترجمة في أقسام اللغة العربية ؟

إنّ ما يهمنا بالدرجة الأولى هو: كيف نتعلّم العربية باعتبارها لغة حياة؟ وما علاقة ذلك بالضرورة الحضارية والاحتامية الاقتصادية؟

أما والحياة اتصال، سواء أكان ذلك بيننا نحن أبناء اللغة العربية، أم بيننا وغيرنا من الأمم، وهنا يأتي التعريب والترجمة والتفاعل مع المحيط، وكلّها معان قلّما تشير إليها ألسنة الدرس اللغوي العربي، ما دامت برامجنّا تركّز

يحي بوتردين

أساساً على الصنعة اللغوية من جهة وعلى الموروث الأدبي من جهة أخرى، ولا يزال بعضنا مصرّاً على تسمية أقسام اللغة العربية بأقسام الأدب العربي وكأننا فرغنا من مهمّة تعليم اللغة العربية للحياة، وأصبحنا في حاجة إلى التعلّق بالأدب والشعر، مع العلم أنّ لغة الأدب تعدّ في عرف اللسانيات الاجتماعية مستوى من اللغة ولكنه منحرف عن النمط الاعتيادي العام⁽⁷⁾.

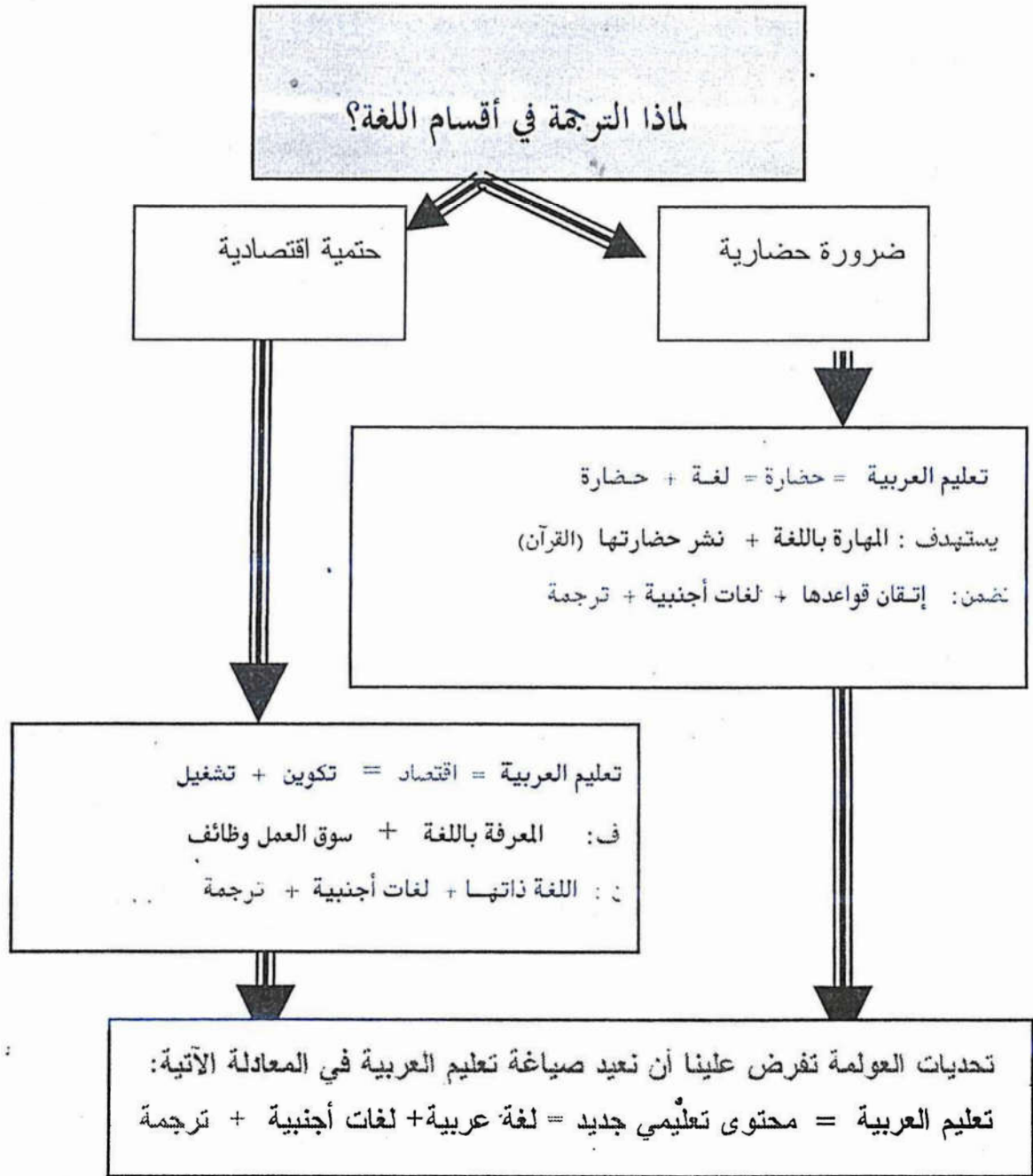
قد يكون أحسن المتخرّجين في أقسام اللغة العربية في بلادنا على معرفة عالية باللغة العربية وآدابها، ممتلكاً لخاصيّتها وأساليبيها، ولكنه يظلّ غير قادر على توظيفها في الحياة، وقد يستكين للهوان أمام مشكلة مثل مشكلة الترجمة، فلا يكون حينئذٍ إلاّ كسائر الناس ممن لم يتلقّوا تكويناً في هذه المادة، ذلك لأنّه يعلم يقيناً أنّ الترجمة بإمكانها أن تفتح له آفاقاً كبيرة في الحياة، فيصبح وكأنّه لم يتعلّم اللغة للحياة بل لغاية أخرى قد لا تفيد كثيراً في عصر لا مكان فيه لأحاديي اللغة وقد يكون كذلك على معرفة واسعة باللغة العربية وحضارتها التي لا يجد ما يحفّزه على التباهي بها، لأنّ الأصل أن يتباهى بها للأجانب وللعالَم، عندما يكون قادراً على نشرها في العالمين، والعصر موات جداً بعدما أصبحت الكرة الأرضية قرية صغيرة، ولكن، هيهات له أن يفلح إن هو حاول، لأنّه ببساطة لا يحمل الوسيلة التي تساعد على تحقيق هذه الغاية ألا وهي الترجمة من وإلى العربية.

هذا بالإضافة إلى كون عصر العولمة لا يرحم الضعفاء، حيث إنّ خريج الجامعة بليسانس العربية قلّما نتاح له فرص الحصول على وظائف، ما دامت أغلب الوظائف ذات الصلة باللغات تسلتزم التمكن من لغتين أو أكثر وإلاّ بالترجمة، إنّهُ اقتصاد السوق حيث القاعدة فيه للعرض والطلب فقط.

إنّ المشكلة قديمة متجددة، تعنى بالسياسات التعليمية واللغوية، التي إن أحكمت من قبل الدولة كانت للغة الوطنية المكانة المرجوة والنفع المطلوب،

لأنها -كما يقول- (Djité): « مسألة اقتصادية يجب أن تكون لها أسبقية عظيمة مثلها مثل المسائل الاقتصادية الأخرى »⁽⁸⁾. لقد آن الأوان لنؤسس تعليمًا للعربية يقوم على مبادئ علم اللغة التداولي، الذي يقتضي تدريسها في إطار تفاعلي مع المجتمع، وعلى اعتبار ما لها من وظائف اجتماعية أو كما يسميها ميلود حبيبي بـ: « مجالات التوظيف التواصلية... في مواقف تواصلية حقيقية »⁽⁹⁾. كالحوار بين الحضارات والترجمة، وهو الأمر الكفيل وحده - برأينا - بجعل خريجي أقسام اللغة العربية متفاعلين مع مجتمعهم والمحيط الذي ينتمون إليه داخليا وخارجيا، وليس بالإمكان تحقيق ذلك - برأينا - إلا إذا تمت عملية التعديل في المحتوى التعليمي ليشمل مقاييس تتعلق بالترجمة⁽¹⁰⁾ وأخرى باللغات الأجنبية، بذلك فقط يمكن القول إن الطالب الذي يكون هذا ديدنه سيكون قادرا بحق على نشر حضارة هذه اللغة سواء بالتعريب والترجمة أو بغيرهما من الآليات. وهو ما يكفل له من ناحية أخرى فرصا عدة للعمل والتوظيف... لإننا ببساطة لا نتصور بقاء مناهج تعليم العربية عاجزة عن التكيف مع معطيات العولمة واقتصاد السوق.

ولابأس أيضا من تلخيص هذه الفقرة في المخطط الآتي:



ج- مقترح عملي لتجسيد الفكرة

وبناء على ما سبق يمكن أن نتحدث عن مقترحات عملية ميدانية لتجسيد هذه الفكرة، ولا بأس أن نقسمها إلى مقترحين، أما أحدهما فيتعلق بالإعداد والتهيئة، وأما الآخر فيتعلق بالتطبيق العملي.

ولا بد -برأينا- من تجسيد هذه الفكرة إداريا بعد دراستها بعمق وتأن،

من قبل

أولي الأمر، على أن هذا التجسيد سيساعد على تحديث بيداغوجيا تعليم اللغة العربية، عندما يتم إشراك المجتمع كطرف هام في النقاش و اتخاذ القرارات إلى جانب الدولة، حيث يتم تبعا لذلك إعادة صياغة أهداف التكوين وتحيينها أي عصرنتها، لتأخذ بعين الاعتبار جانبي المعرفة والشغل أي الوظيف، فلا يعقل أن تتخرج الآلاف من الطلاب في أقسام اللغة العربية دون أي أمل في الوظائف المستحدثة مع عصر العولمة، في حين يجد زملاؤهم ما يرغبون.

ولعل الذي يملك دراية بسيطة بالأسس العلمية لبناء مناهج تدريس اللغات كما هي مطبقة في الغرب، سوف لن تأخذه العاطفة الزائدة نحو لغتنا وتراثنا التليد، فيقبل بالمناهج التي لا تزال تدرّس بها مرتبطة بالأدب وتاريخه ونقده والشعر والنثر فقط دون غيرهما، أي بالمنهج نفسه الذي اقترحه المستشرقون الأوائل عندما اضطلعوا بتدريس اللغة العربية وآدابها في الجامعات العربية بداية القرن الماضي، ذلك، لأنه يدرك مدى أهمية جعل التعليم مستجيبا لمعطيات العصر وتحدياته وإلا فلم الجري وراء الحداثة الشكلية إذا لم يكن في الأمر وعي واقتناع.

إنّ تعليم اللغات قد تطوّر كثيرا منذ ما يزيد عن نصف قرن، حتى غدا في عصر العولمة وتكنولوجيا المعرفة صناعة⁽¹¹⁾ كغيرها من الصناعات، في

يحي بوتردين

ظل ما يعرف باللسانيات التطبيقية وتعليم اللغات، إذ انحسرت فيه لغة الأدب لحساب لغة المعرفة والإعلام والاقتصاد، فما من تعليم إلا وينبني على أهداف مسبقة مدروسة⁽¹²⁾، فمنهم من يعلم اللغة لهدف عام تثقيفي وتعليمي، ومنهم من يعلمها لهدف خاص يتعلق بخدمة مجال حيوي ما في المجتمع كالاقتصاد والتجارة والإعلام والسياحة... إلخ

لقد استفادت اللسانيات التطبيقية من ناتج البحث في مجالات المعرفة الإنسانية المختلفة والمرتبطة باللغة، كالعلوم الاجتماعية على سبيل المثال باعتبار النظر إلى اللغة على أساس حياتها في المجتمع، حتى أن لسانيا تطبيقيا مثل س. بيت كوردر (S.Pit CORDER) يقول إن: «من المزايا الكبرى لتعليم اللغات في العصر الحديث أنه يتناول اللغة تناولا أكثر اجتماعية»⁽¹³⁾، أي باعتبار الدور الذي تلعبه اللغة في المجتمع، فلا يعقل اعتماد لغة في التعليم إذا كان دورها الاجتماعي ضئيلا أو معدوما، ولو كانت تحمل أرقى ما تكون عليه قواعدها النحوية والبلاغية⁽¹⁴⁾، وإلا كان تعليمها شكليا لا يستجيب لمتطلبات العصر القائم على ضرورة النظر إلى جانب الفائدة والجدوى عند الإقبال على أي عمل يتعلق بحياة الإنسان، ولو كان تعليمها للغة أو دراسة لها.

هذا وباختصار فإنّ هذا المقترح العملي يتمثل في إحداث آليات للتطبيق تساعد القائمين على تعليم العربية على تجسيد الفكرة إداريا أولا، بعد دراسة جدواها. وذلك من خلال تحديث بيداغوجيا تعليم العربية وهو ما يستوجب لتحقيقه توسيع دائرة التفكير في الموضوع بإشراك المجتمع إلى جانب الدولة في اتخاذ القرارات المتعلقة بذلك، وبالتالي صياغة أهداف التكوين في هذه اللغة وتحسينها لتستجيب بالفعل لمعطيات وتحديات هذا العصر، حيث لا بد من التقاء المعرفة بالشغل في صياغة أهداف أي برنامج تعليمي.

تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية

على أن هذا المقترح يجمع إلى البعد الإداري البيداغوجي ضرورة إحداث آليات حقيقية للتطبيق وهو ما ينبغي أن تضطلع به الهيئات المخولة بالاختصاص مثل الجامعات والوزارات، مع ضرورة ترك المبادرة للجامعات للتجديد والاجتهاد، ولعل ما ينبغي التركيز عليه أساسا هاهنا هو ضرورة تحديث مناهج تعليم العربية.

ونقصد بالتحديث أن نصير مناهج تعليم العربية مستجيبة لمتطلبات العصر الحاضر، ومبنية على الأسس المنهجية الحديثة في التعليم والتي من بينها: إعادة النظر في أهداف التعليم وفلسفته وتحديد ما بدقة في ظل توجهات الفلسفة التربوية لعصر العولمة والمعلومات، التي تجعل من بين غاياتها: التعلّم من أجل التكيف مع المجتمع أي التعلّم بهدف مشاركة الآخرين⁽¹⁵⁾، وبالتالي يصبح إدخال منهج تعليم اللغة لأهداف خاصة أمرا ضروريا، كي لا يبقى التعليم نمطيا في مواده وقسريا في منهجه، لا يفرّق بين ذي الحاجة العامة وذي الحاجة الخاصة، وحينئذ فقط يمكن الحديث عن تعليم يأخذ بعين الاعتبار إعداد المتخرجين لخوض معركة التعريب خاصة أو الترجمة عامة، مما يستدعي إضافة الترجمة كضرورة في البرنامج، وإذا ذكرت الترجمة تذكر معها اللغات الأجنبية بالضرورة، وعليه فإن هذا التعديل من شأنه أن يحدث شهادات جديدة متناغمة مع عصر العولمة، مثل : ليسانس لغة عربية وترجمة، ليسانس لغة عربية وتحرير صحافي، ليسانس تعليم، وإلا بالإمكان فتح آفاق الخريجين من خلال تعيين حرف ووظائف اختصاصية لغوية مثل الرقيب اللغوي والمستشار اللغوي ...

هذا ونقصد بالإثراء هنا إدخال مواد تفتح ذهن الطالب وتوسّع أفقه وتجعله مستعدا للترجمة مثلا ولو لم يكن متخصصا فيها، لأنّ خريجي أقسام اللغة العربية حاليا يشكون من الانحباس اللغوي في إطار أحادية اللغة، وإن

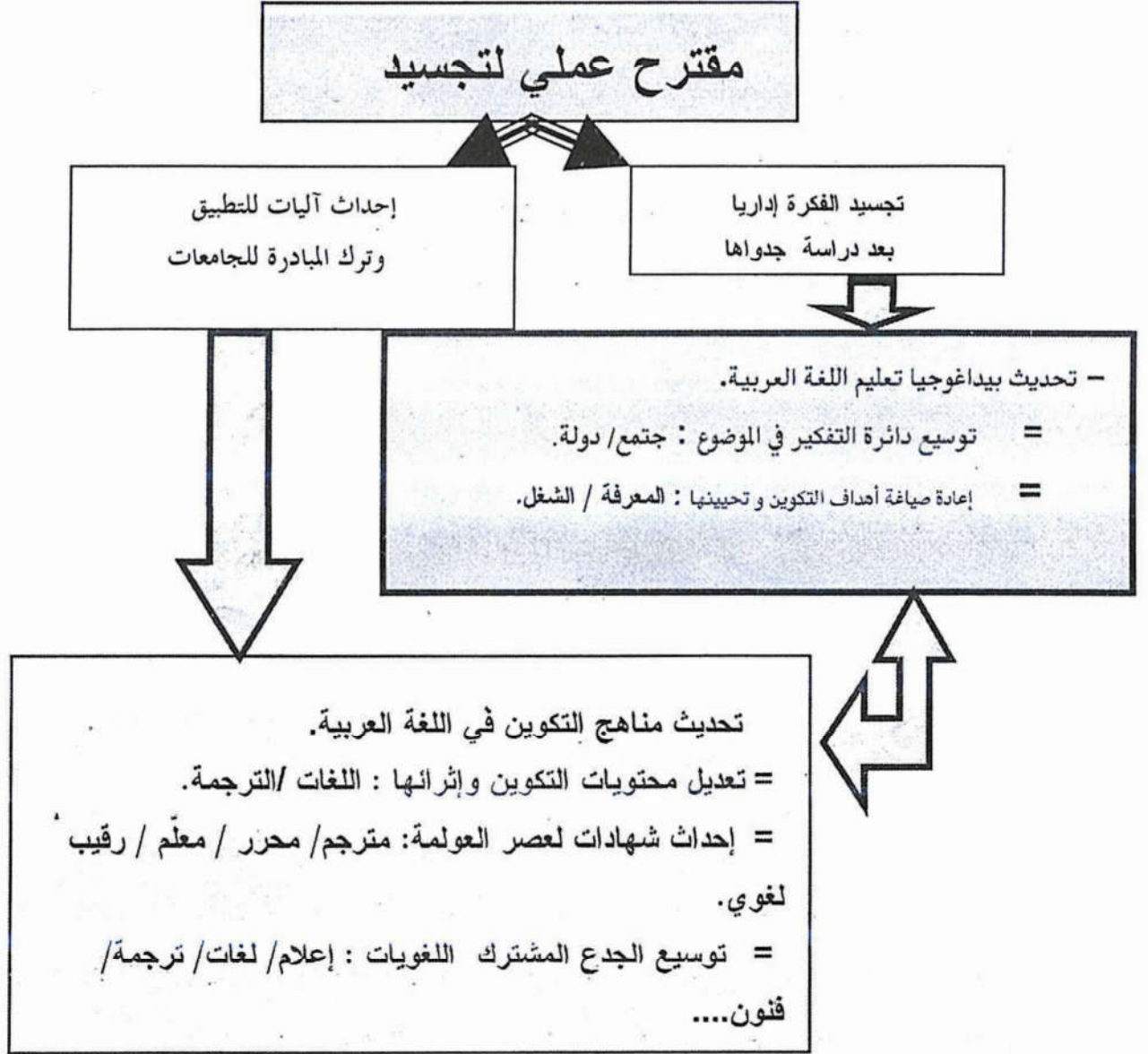
أيجي بوتردين

كانوا يدرسون اللغات الأجنبية كوحدات مستقلة قلما يلونها الاهتمام اللازم. وخدمة التعريب تتطلب سلاحا علميا واستعدادا نفسيا، وهذا لا يكون إلا بإضافة مواد جديدة أو متجددة كالترجمة والمعلوماتية وعلم المصطلح⁽¹⁶⁾، بالإضافة إلى تنويع المرجعيات النصية المعتمدة للتحليل في الأعمال الموجهة، عوض قصرها على الأدب فقط، لأنه لا بد من اطلاع الطالب على مختلف المعارف والعلوم ودفعه للاهتمام بها حتى إذا تخرج كان قادرا على أن يسهم في جهود التعريب سواء بالترجمة أو توليد المصطلحات، وربما يتيسر له أن ينضم إلى هيئات علمية في ذلك كالمجامع اللغوية مثلا. وينبغي ألا يتوقف الأمر عند هذا الحد، ما دمنا نتحدث عن إثراء المحتوى، لأن قصر تعليم العربية على النص الأدبي فقط يعد -برأينا- تضيقا لمتسع، وإلا، فلماذا لا ننشئ أقساما أو فروعاً خاصة باللغات المتخصصة تكون مهمة المتخرجين منها الرقابة أو التسديد اللغوي في الإدارات العمومية والمؤسسات الاقتصادية والإنتاج، وبخاصة إذا علمنا ما للغة من دور في الاقتصاد.

وأخيرا يمكن أن نعد من صميم الإثراء والتجديد نقل الطالب من كفاية التلقي إلى كفاية الإنتاج، وهذه النقطة منهجية في الأساس، ونعني بها أن يتم تنويع طرق التعليم بحيث يكون التركيز على إشراك الطالب في عملية الاكتساب اللغوي من خلال العمل على تكوين ملكته وجعله قادرا على إنتاج اللغة عوض أن يقتفي بالتلقي (الاستقبال)، فالطرق المتبعة عادة في تحليل النصوص تخدم كفاية التلقي لا كفاية الإنتاج، حتى أن أغلب طلبتنا وإن أجادوا تحليل النصوص يشعرون بالعجز أمام تحرير بحث أو رسالة متوسطة الحجم، بيد أن من تحديات العولمة واقتصاد السوق الإسهام في إنتاج اللغة بالدرجة الأولى وبالتالي فتمارين خدمة الكفاية الإنتاجية لا بد منها مثل التدريب على البحث والنقد وإنتاج النصوص... إلخ.

تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية

وقبل النهاية كعادتنا نود أن نلخص هذه الفقرة في المخطط الآتي:



ملاحظات لا بد منها.

أما وأن الترجمة قد فرضت نفسها بقوة العصر، فإننا نرى ضرورة تعزيز فكرة تعليمها هي واللغات الأجنبية ضمن منهاج تعليم العربية، ولكن، على أن

يحي بوتردين

يكون ذلك في إطار فلسفة أشمل تعنى بعصرنة محتويات تعليم العربية وتقنياتها من أجل تعزيز وضعها قبل ذلك، حتى لا يسقط الطالب في عقدة التفوق اللغوي الذي كثيراً ما توسم به اللغات الأجنبية، فيفقد الثقة بالنفس. إذ ينبغي علينا أن نجعل من تعليم اللغة العربية مجالاً لتحقيق الشخصية وتقويتها من جهة، وسبباً للتفتح على الآخرين من جهة أخرى، كي نكسب الطالب قوة في العربية وتمكناً من اللغات الأجنبية، واقتداراً في الترجمة، عندئذ يمكن القول إنه سيسهم لا محالة في عملية التعريب ويدعمها ويجد لنفسه مكاناً في سوق الشغل العولمية.

وغاية كهذه لا يمكن أن تتحقق برأينا - إلا إذا اعتمدت جامعاتنا نظام الجسور ما بين أقسام كليات الآداب واللغات والتي تنتمي إليها أقسام اللغة العربية واللغات الأجنبية، بحيث يتم تدريس بعض المواد المشتركة بنفس الطرق والتقنيات وإن اختلفت الأهداف قليلاً، وبذلك يتم القضاء تدريجياً على الصراع المفتعل الموجود بين اللغات في أذهان الطلاب وبعض أعضاء هيئة التدريس، وبالتالي تعم الفائدة وتتحقق الأغراض المذكورة.

الخلاصة

لا يمكن أن يتنكر عاقل فيما نحسب لأمر العولمة وما لها من تأثير مباشر وواضح في حياتنا، وبالتالي في مصير كل نشاط لا يتعزز بالآليات الكفيلة بالتحدي والمجابهة، وعليه فإن بقاء تعليم العربية على الحياد من عمليتي الترجمة التعريب يعد جريمة فكرية وتربوية وسياسية في آن واحد، لأنه إذا اعتبرنا التعريب وخدمة الثقافة العربية ولغة القرآن ضرورة حضارية، فإن تكليف التكوين مع متطلبات اقتصاد السوق حتمية اقتصادية؛ والأمر متعلق باللغة العربية أولاً وأخيراً، وبالتالي فلا بد من البحث عن الآليات التي يمكن أن

تعليم الترجمة في أقسام اللغة العربية

تجعل تعليم هذه اللغة في بلادنا خادما ومدعما للترجمة والتعريب. وقد آن الأوان أن تنطلق سياسات رشيدة في البلاد العربية من أجل حفظ ماء الوجه للشعوب الناطقة بالضاد والصمود في وجه تحديات العولمة التي جردتنا من أي سلاح، فهل سنواصل الصمت حتى تجردنا من لساننا أيضا؟

الهوامش

1- ولنا من الموضوعات الشبيهة، في إطار تعليمية اللغة العربية ومشكلة الترجمة، والتي هي من اهتماماتنا البحثية: مداخلات من بينها: اختلاف المترجمين ومشكلة نقل المعرفة المتخصصة إلى العربية (حقن اللسانيات نموذجا) ينظر: مجلة المترجم، جامعة وهران، الجزائر، ع2، جويلية سبتمبر 2001م، ص87-100. تعليمية النصوص المترجمة، مجلة المترجم، جامعة وهران، الجزائر، ع5، جويلية سبتمبر 2002م، ص87-100.

2- جورج موانان؛ اللسانيات والترجمة، تر: حسين بن زروق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط01، 2000م، ص57.

3- لقد شهدت برامج التكوين في ليسانس اللغة العربية وآدابها تعديلات عدة منذ السبعينيات، وآخرها كان سنة 1997م، حيث شهد الطالب تفتحا نسبيا على العلوم المحدثة من جهة وأضيفت له لغة أجنبية ثانية ومقياس الترجمة، مما ساعد على إحداث نقل نوعية في التكوين والتفكير بالرغم من مشكلة عدد المقاييس التي ترجع إلى التطبيق أساسا.

يحي بوتردين

⁻⁴ ينظر على سبيل المثال: علي جواد الطاهر؛ جرائمنا في تدريس لغتنا، مجلة المعلم الجديد، بغداد، العراق، ع2، مارس، 1957م؛ ص6. _ نهاد الموسى، مقدمة في علم تعليم اللغة العربية، أشغال ندوة اللسانيات في خدمة اللغة العربية، سلسلة اللسانيات العدد5، الجامعة التونسية، تونس، 1981م، ص 145 وما بعدها. _ أحمد درويش، انقاد اللغة من أيدي النحاة، دار الفكر، دمشق، سورية، ط1، 1999م، ص55 وما بعدها. نبيل علي؛ الثقافة العربية وعصر المعلومات، عالم المعرفة (عدد خاص)، رقم 265، الكويت، 2001م. ص236، 230.

⁻⁵ H.G Widdowson; **Une approche communicative de l'enseignement des langues**, éditions Hathier, Paris, 1982, p11.

_ D. Maingueneau; **Aborder la linguistique**, éditions du seuil, Paris, 1996, p59.

⁻⁶ عائشة عبد الرحمن؛ لغتنا والحياة، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1991م، ص 196.

⁻⁷ ينظر؛ عبده الراجحي، علم اللغة التطبيقي وتعليم العربية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 1996، ص39.

⁻⁸ ينظر: Djite, Paulin, G. 1990, **The place of African languages, in the revival of the Francophonie Mouvement**. International Journal of the sociology of language 86, p96.

نقلا عن : فلوريان كولماس، اللغة والاقتصاد، تر: أحمد عوض، مر: عبد السلام رضوان، عالم لمعرفة، 263، الكويت، 2000، ص120.

⁻⁹ ميلود حبيبي، الاتصال التربوي وتدريس الأدب، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، ص101 وما بعدها.

¹⁰⁻ هناك تجربة نحسبها مهمة جدًا، وهي تجربة كلية اللغات والترجمة بجامعة أم القرى بالسعودية حيث وضعت جدعا مشتركا يضم شعبا عدة لها صلة باللغويات كالترجمة واللغات الأجنبية، واللغة العربية وغيرها... وأفردت لكل من هذه التخصصات مقاييس إجبارية وأخرى اختيارية تتعلق بالترجمة بأشكالها وقضاياها المختلفة (مبادئ الترجمة/ الترجمة الفورية/ الترجمة العلمية/ الترجمة الأدبية/ ترجمة النص القدس ...) ينظر: مقررات كلية اللغات والترجمة بجامعة أم القرى.

¹¹⁻ ينظر في هذا الموضوع: بيل جيتس، المعلوماتية بعد الإنترنت، ترجمة عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، رقم 231، الكويت، مارس، 1998، ص 299 وما بعدها. _ أحمد محمد المعتوق؛ الحصيلة اللغوية: أهميتها _ مصادرها _ وسائل تنميتها، سلسلة عالم المعرفة، رقم 212، الكويت، 1996م، ص 155 وما بعدها.

Girard (Denis) ; **Linguistique appliquée et didactique des langues**, Paris, Larousse, 1972.

¹²⁻ تعد الأهداف من مكونات المنهج وهي أول مكون يبنى عليه، ينظر: رشدي طعيمة؛ الأسس العامة لمناهج تعليم العربية (إعدادها، تطويرها، تقويمها)، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 1 1998م، ص 30، 29.

¹³⁻ س.بيت. كوردر ؛ مدخل إلى اللغويات التطبيقية، ترجمة جمال صبري مجلة اللسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، المجلد 14، الجزء 1، 1976م، ص 75.

¹⁴⁻ لا بد أن نستنتي من هذه القاعدة البراغماتية اللغة العربية التي يمثلها القرآن الكريم في أرقى أساليبها وبلاغتها، ولو عدت قليلة الاستعمال في الحياة اليومية للناطقين بها، على أننا بالإمكان أن نعدّها حاضرة حضوراً قوياً في حياتهم إذا اعتبرنا أن أغلب الناطقين بها هم من المسلمين، لأن

يحي بوتردين

المسلم في حاجة إلى هذه اللغة في إطار قيامه بالشعائر الدينية ولمرات عديدة في اليوم كالصلاة والذكر وسماع الخطب المنبرية وتلاوة القرآن فضلا عن كونها (أي اللغة العربية) وسيلة ضرورية لفهم نصوص الدين من قرآن وسنة. ومن هنا فإن هذه الوظيفة الدينية تعدل ما يعتبره الغربيون وظيفة اتصالية، لأنها تمثل نوعا آخر من الاتصال ألا وهو الاتصال بالذات الإلهية.

⁻¹⁵ نبيل علي؛ الثقافة العربية وعصر المعلومات، ص306-325.

⁻¹⁶ وهو ما نجده في بعض برامج ليسانس اللغة العربية في البلاد العربية، وإن كنا نأسف من جهة لما حدث في الجزائر من تغيير في البرنامج الأخير (نشرية 1997) الذي كان يحتوي على مقياس الترجمة بالإضافة إلى لغتين أجنبيتين ومقاييس أخرى تفتّح ذهن الطالب وتخرجه من دائر الانغلاق اللغوي، إلا أنه عوض ببرنامج آخر (2002) رجع بنا إلى الجهود السابقة حيث يقتصر الطالب على دراسة اللغة والأدب فقط وينغلق على اللغة العربية انغلاقا شبه تام.